Deloitte.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) وشركاه ش.م.م
بناية منارة القرم، الدور السادس
القرم
ص.ب ٢٥٨، الرمز البريدي ١١٢
مسقط
سلطنة عمان

هاتف : ٢٢٣٥٤٣٠٠ ٩٦٨+
فاكس : ٢٢٣٥٤٣٣٣ ٩٦٨+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهمي شركة النفط العمانية للتسويق ش.م.ع.ع وشركاتها التابعة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة **لشركة النفط العمانية للتسويق ش.م.ع.ع ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة** (يشار إليها مجتمعة بـ"المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وكل من بيان الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى الموحد وبيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة متضمنة ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا ، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة أكثر في فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة إلى جانب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في سلطنة عمان ، هذا وقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين. ونعتقد أن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني ، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة المالية الحالية. وتم تناول هذه الامور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل ، وفي تكوين رأينا حولها ، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

Deloitte.

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمر التدقيق الرئيسي

تأثير تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٦

طبقت المجموعة معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٦ *عقود الإيجار* إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ ، وقد نتج عن ذلك تغييرات على السياسات المحاسبية. لقد إختارت المجموعة عدم تعديل معلومات المقارنة وذلك وفقاً للأحكام الإنتقالية الواردة في معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٦.

تأثير معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٦ هو تغيّر في السياسة المحاسبية لعقود الإيجار التشغيلي. لقد نتج عن هذا التغيّر في السياسة المحاسبية إدراج الحق في إستخدام الأصول وإلتزامات الإيجار في بيان المركز المالي. تم تطبيق طريقة معدل الإقتراض المتزايد في حالة عدم سهولة تحديد المعدل الضمني في عقد الإيجار.

لقد نتج عن تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٦ تغييرات في الإجراءات والأنظمة والضوابط.

نظراً لعدد الإجتهادات المحاسبية التي تم تطبيقها والتقديرات التي تم إجراؤها في تحديد تأثير معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٦ ، فقد إعتبر هذا الأمر بمثابة أمر تدقيق رئيسي.

لقد تم الإفصاح في إيضاح ٢ حول البيانات المالية الموحدة عن تأثير الإنتقال إلى تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٦.

كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمر التدقيق الرئيسي

لقد استوعبنا تطبيق المجموعة لمعيار التقارير الماللية الدولية رقم ١٦ وحددنا الضوابط الداخلية بما في ذلك الضوابط على مستوى المنشأة التي طبقتها المجموعة فيما يتعلق بالإحتساب والإجراءات والأنظمة بموجب المعيار المحاسبي الجديد.

لقد قيّمنا تصميم وتطبيق الضوابط الرئيسية المتعلقة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٦.

لقد قيّمنا مدى ملائمة معدلات الخصم المطبقة في تحديد إلتزامات الإيجار.

لقد تحققنا من دقة بيانات عقود الإيجار الرئيسية من خلال مقارنتها مع عينة من عقود الإيجار الأصلية أو المعلومات المؤيدة الأخرى وتحققنا من سلامة ودقة الحسابات الخاصة بمعيار التقارير المالية الدولية رقم ١٦ لكل عينة من عقود الإيجار وذلك من خلال إعادة إحتساب التعديلات المتوقعة لمعيار التقارير المالية الدولية رقم ١٦.

لقد تحققنا من مدى إكتمال بيانات عقود الإيجار من خلال إختبار تسويات إلتزامات عقود الإيجار الخاصة بالمجموعة مع إرتباطات عقود الإيجار التشغيلي التي تم الإفصاح عنها في البيانات المالية لسنة ٢٠١٨ ، والنظر في مدى معرفتنا بأي عقود أخرى يمكن أن تتضمن إيجار.

لقد تحققنا مما إذا كان الإفصاح الوارد في البيانات المالية المتعلق بعقود الإيجار ، بما في ذلك الإفصاح المتعلق بالإنتقال إلى تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٦ ، يتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية.

أمر آخر

لقد تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بواسطة مدققي حسابات آخرين، والذين أبدوا رأياً غير معدّل على هذه البيانات المالية بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٩.

Deloitte.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة ("المجلس") مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير أعضاء مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة وتقرير مناقشات وتحليلات الإدارة. إن المعلومات الأخرى لا تتضمن البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتناول المعلومات الأخرى ، ولا نعبر بأي شكل عن تأكيد أو إستنتاج بشأنها.

تتمثل مسؤوليتنا بالنسبة لأعمال تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في الإطلاع على المعلومات الأخرى وفي سبيل ذلك نقوم بتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق ، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاءاً مادية.

إذا استنتجنا ، إستناداً إلى الأعمال التي قمنا بها ، وجود أي أخطاء مادية في المعلومات الأخرى ، فإنه يتعين علينا الإفصاح عن ذلك. ليس لدينا ما نُفصِح عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات مجلس الإدارة والقيّمين على الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

إن المجلس مسؤول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات الإفصاح الواردة في قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩ ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال والرقابة الداخلية التي يرى المجلس أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة ، فإن المجلس مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية والإفصاح ، متى كان مناسباً ، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم ينوي المجلس تصفية المجموعة أو وقف عملياتها ، أو لا يوجد لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن القيّمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو درجة كبيرة من التأكيد ، ولكنه ليس ضماناً بأن عملية التدقيق التي تمت وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية سوف تكشف دائماً أخطاء جوهرية في حالة وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء نتيجة للإحتيال أو الخطأ ، وتعتبر جوهرية ، إذا كان من المتوقع أن تؤثر ، بشكل فردي أو جماعي ، على القرارات الإقتصادية التي يتخذها المستخدمون وفقاً لهذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ، فإننا نضع إفتراضات وشكوك مهنية خلال تدقيقنا. كما نقوم أيضاً بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر ، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم الكشف عن أية أخطاء جوهرية ناتجة عن الإحتيال هي أكبر من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ. كما أن الإحتيال قد ينطوي على تواطؤ والتزوير أو حذف متعمد ومحاولات تشويه أو تجاوز للرقابة الداخلية.

Deloitte.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة للظروف ، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة والتي أعدتها الإدارة.
- إستنتاج مدى ملائمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي ، وإستناداً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، ما إذا وجدت شكوك جوهرية تتعلق بأحداث أو ظروف حول قدرة المجموعة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية. إذا ما إستنتجنا وجود شكوك جوهرية ، فإننا مطالبون بلفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة ، أو تعديل رأينا إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كاف. تعتمد إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك ، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية.
- تقييم العرض العام وهيكلة ومحتوى البيانات المالية ، بما في ذلك الإفصاح ، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بالتواصل مع القيّمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة ، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بإطلاع القيّمين على الحوكمة ببيان يظهر إمتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالإستقلالية ، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على إستقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.

من الأمور التي تم التوصل بشأنها مع القيّمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد هذه الامور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية ، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها ، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية ، ألا يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة تتفق من كافة النواحي الجوهرية مع متطلبات الإفصاح ذات الصلة الواردة في قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩ ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال.

ديلويت آند توش

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) وشركاه ش.م.م
مسقط - سلطنة عمان
١٦ فبراير ٢٠٢٠

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) وشركاه ش.م.م
C.R. No. 1736256
Deloitte.
0901-01
Deloitte & Touche (M.E.)& Co. LLC.

وقع بواسطة
أحمد القصابي
شريك